

سندات تساوي قيمة الأراضي الزراعية والمشات التابعة وغير التابعة والأشجار المستبدلة مقدرة وفقاً لقانون الإصلاح الزراعي .
وتؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي قيمة ما يستهلك من السندات إلى المؤسسة الاقتصادية، كما تؤدي فوائد السندات إلى من له حق النظر على الوقف بمقدار ٣٪ سنوياً .

ويكون استهلاك تلك السندات خلال ثلاثين سنة على الأكثر .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٨ بتعديل بعض أحكام الموسم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي في الإقليم المصري ما

مديرية الجمهورية في ١١ شوال سنة ١٣٧٩ (٦ أبريل سنة ١٩٦٠)

عبد اللطيف محمود البغدادي

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٦٠

بعد العمل بالقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠

باسم الأمة

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن مساندة إغدير ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستمر العمل بأحكام المادة الأولى من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه لغاية يوم ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٠

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في الإقليم الجنوبي من تاريخ نشره ما

مديرية الجمهورية في ١٤ شوال سنة ١٣٧٩ (٩ أبريل سنة ١٩٦٠)

عبد اللطيف محمود البغدادي

وتسرى الأحكام المتعلقة بالجمعيات العمومية للثقافات العامة المشار إليها في المواد ١٧٣ و ١٧٧ و ١٧٨ والأحكام الخاصة بأعضاء مجالس إدارتها المشار إليها في المواد ١٧١ و ١٧٨ على الجمعيات العمومية للثقافات الفرعية والهيئات الثقافية وعلى أعضاء مجالس إدارتها .

مادة ٤ - تضاف فقرة جديدة إلى المادة ١٧٥ من قانون العمل نصها الآتي :

"وتسرى في شأن الثغابات أحكام المواد ٢١٢ - ٢١٣، والفقرة الثانية من المادة ٢٣٣".

مادة ٥ - تلغى الفقرة الثانية من المادة ١٦٢

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به في إقليم الجمهورية عن تاريخ العمل بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ ما

مديرية الجمهورية في ٢ شوال سنة ١٣٧٩ (٢٨ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية (بالنيابة)

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الموسم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة الثالثة من القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه النص الآتي :

تؤدي الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لمن له حق النظر على الأوقاف